والتعزير والكراهة والندب والاباحة فواجب مخاطب به بالتزاع كل مكلف وهو اليالغ العاقل الذاكر القادر الذي بلغته الدعوة وقد علمت ان النفي في جواب شرط مقدر فتنبه

فان قلت هل يخص بكونها في جواب شرط مقدر قلت لا بل المختار وهو تسميتها فصيحة كونها منبهة على المحذوف عبر لو ذكر لم يكن من الحسن بذاك بيان حسن موقعها ذوقي لا يمكن التعبير عنه كما في قوله

• قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه • قلت اطبخوا لي جبة وقميصا

نقل جماعة من العلماء عن البيهقي انه قال ان الاحكام الشرعية التكليفية كانت في صدر الاسلام غير متعلقة بالبلوغ ولا متوقفة عليه بل كانت تتعلق بالموجود القادر بالغا كان او غير وعليه وحي اوعام صلى الله عليه وسلم على صبي مثلا يشرب بيده وهو يصلي فقال قطع الله يدك فما وجد ولم يزل قلت بل وان ليس ما صارت متعلقة بالبلوغ بعد العصر بل قال النبي اسكن ودائمة الزهري وجماعة من شراح مسلم انها انما صارت متعلقة بالبلوغ بعد امر نهي بعضهم اجابت عن الحديث بان الله اطلع نبيه صلى الله عليه وسلم على حكمة تقتضي انتفاء كما طلاعه الخضر على حكمة في الغلام تقتضي قتله على ان جماعة اخرى اجابوا عن غلامه بقتل ما اجابوا به عن غلام نبينا في بزعمه من عدم تقيد الاحكام بالبلوغ والله اعلم

دخل في اللام ما جوج وماجوج وهما من ذرية آدم عليه السلام بالاخلاف لكن اختلفوا افتلعات ولد يافث بن نوح عليه السلام كما مر وقيل ما جيلت من الترك وقيل ما جوج من الروم وماجوج من الترك فما خلق ما مزجت نطفته بالتراب فلا اشبه اسمى على ذلك الذي ضبع منه فخلق الله من ذلك الماء يأجوج وماجوج اسمي قاله شيخ الاسلام الانصاري رحمه الله تعالى وقوله نزعا منصوب بنزع الخافض معمول الوجب فهم عليه للحصر والاختصاص والمعنى ان معرفة ما ذكر للتجب على المكلفين الا شرعا وقول بعضهم لا حاجة الى التنبيه به وان اركتبه امام الحرمين والاولى دلان جميع الاحكام التكليفية عندنا لم تثبت الا به ضعيف لانه تصريح بمحل النزاع في مقام البيان والرد على الخصوم كما عرفته انفا ولما كان كلمت الخ سببا ومضافا اليه ذكر جزئه الذي هو وجبا بالف الاطلاق فعل ماض الى طلب منه طلب جازما يترتب الثواب على الامتثال بفعله والعقاب على تركه وقوله عليه اي من تكلم ظرف لغو معمول لوجب فما علمه ان يعرف اي معرفة ما سيأتي بيانه لكل وجوب المعرفة عندنا بالشرع لانه قبل تبليغ النبي صلى الله عليه وسلم الشريعة الى الخلق وهو من ادرك البعثة لا حكم لا صلي ولا فرعي كما هو المنقول عن الاشاعرة وجمع من غيرهم وبه صرح امام الحرمين

تكليف الكفار بفروع الشريعة

تسمية العالم فقيها

مالك الملك

عدم تعلق الاحكام بالبلوغ اولا ووقت تعلقها ثانيا

اصل يأجوج ومأجوج وتكثيرهم

وفاصلات واحترزنا بالتغليب عن الملائكة لان معرفتهم لاحكام الالوهية ضرورية وجحودهم ثلا يكلفون تعبدا ولو على القول بتخاطبهم باحكام شرعية اذ لا تكليف الا بفعل اختياري كما قاله بعض

الجن اولاد ابليس للناظرين ودخولهم الجنة

والكافر منهم شيطان ولهم ثواب وعقاب واختلف في دخولهم الجنة فالعمومات تقتضيه وبه قال الشافعي وغيره وابو حنيفة فعنده روايتان الاولى التردد فقال لا ادري اهم مثلنا في مصيرهم والثانية مصيرون يوم القيامة ترابا وقيل ليسوا بشيء طيب ومنهم كافر ومؤمن وعاص ويموتون والشياطين ليسوا منهم وليسوا بموتى ولا يموتون الا مع ابليس ويروى عن وهب بن منبه انه قال الجن اجناس فمنهم الجن لا يكلون ولا يشربون ولا يتوالدون ولا يموتون ومنهم من يأكل ويشرب ويتوالد ويموت الغذاء والتعالي والتغاير

الجن الغيلان من الجن

ذكر ذلك المحب الطبري عن وهب انتهى وقد اختلف في انهم يأكلون حقيقة او لا فزعم بعضهم انهم يتغذون بالشم ويرد هذا ما في الحديث من نهي العظم والروث عن ذلك لما انهما لا يؤكلان اصلا وبأنهما طعام الجن والانصر كذلك لا للاكل حقيقة وهو المرجح عند جماعة من العلماء ومنهم من قال هي طائفة منهم وطائفة تأكل

قال فائدة سمعت من كبير شيخ الاسلام سراج الدين البلقيني فلان الحارث بن اسد المحاسبي بعد ان رجع شيخنا الى ما ذهبت اليه من خلود الجنة قال يكونون في اسفل الجنة ونراهم والله اعلم عكس الوضع انتهى وفي تذكرة القرطبي في باب ما جاء ان الجنة ربضا ورجاء ان الزهري والكلبي وجماعة ان مؤمني الجن حول الجنة في ربض ورحاب وليسوا فيها انتهى

قال فائدة هل في الجن رسل سمعت الكلام عليه فرأيت قلت قد اشرنا الى حاصله اول الكتاب

ويتقل الخلاف في الجن والشياطين نعلم ان كلام السعد الآتي ينقله عنه قوله وبعدهم ملائكة ذي المفصل جاري على بعض الاقوال والحق ان الجن اسم عام للفريقين وان الشياطين والمردة والعفاريت اسماء خاصة بكفارهم ومردتهم وعفاريهم وسمائهم الكلام تمة في بيان خفايا الجنة كالملائكة والله اعلم وأحكم

خبر باب كل ما عدا الله

على ما في غريبه واعلم ان افعال غير المكلف ليست متعلقا لغير خطاب الوضع من الاحكام التكليفية وان لم تكلف متسقة من التكليف فتوقف معرفته على معرفة ما تكلف عنه الجمهور الزام الله العبد ما فيه كلفة من الاحكام كذا متعلقه فعلا او تركا وعند الباقلاني طلبه تعالى من العبد ما فيه كلفة كذلك فالمندوب والمكروه غير مكلف بهما عند الجمهور ومكلف بهما عند الباقلاني والمباح غير مكلف به اتفاقا ومذهب الجمهور هو الاصح اذا علمت هذا فوصف من لزم وصلها بقوله كلف بيان للشرط وجوب المعرفة الاتيه وبناه للمجهول للعلم بفاعله وهو الله تعالى اي كلفه الله تعالى اياها بان الزمه فعلها فيما فيه كلفة او تركه واما بان طلب منه ذلك على اختلاف الذي علمته انفا والاحسن ان محله الفعل اذ الترك كما قررنا اما اعتقاد الوجوب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)